جدل المعبر الحدودي الجديد والعلاقات التركية العراقية

فاتح موصلو*

ملخص: تتناول هذه الدراسة تأثير افتتاح معبر أوفاكوي الحدودي الذي يدور الحديث عنه هذه الأيام في العلاقات التركية العراقية والأمن الإقليمي لتركيا. إنّ افتتاح مشروع معبر أوفاكوي الحدودي للخدمة سيكون له تأثير في العلاقات بين أنقرة وبغداد في العديد من المجالات. فمن الناحية الاقتصادية، ستكون هناك فرصة لتطوير التجارة عبر خط مباشر واحد يربط بين البلدين، وخفض تكاليف النقل بوجود معبر بديل لمعبر الخابور، وسيفتحً الطريقً أمام زيادة سيطرة الحكومة المركزية العراقية على التجارة الثنائية في المنطقة. ومن الناحية السياسية، سيؤثر المشروع في علاقة تركيا مع حكومة إقليم كردستان العراق، إلى جانب تأثيره في علاقة تركيا مع الحكومة المركزية العراقية. ويُنتَظَر كذلك أن يكون له تأثير في العلاقات بين بغداد وأربيل. وإنشاء خط آمن يمتد بين أوفاكوي وبغداد يسهم في زيادة سيطرة الحكومة المركزية على المنطقة، ويمهد الطريق أمام تنشيط دور تركيا في المنطقة. ومن ناحية التوازنات السياسية داخل العراق، سيعزّز المشروع موقف حكومة العراق في وجه حكومة إقليم كردستان العراق بفضل العلاقة المباشرة التي ستقيمها مع تركيا. ومن الناحية الأمنية، فإن استقرار العلاقات التركية العراقية على المدى الطويل يمكن أن يشكل نقطة انطلاق في الصراع مع حزب العمال الكردستاني المنتشر في منطقة سنجار.

* سيتا، تركيا

The Controversy over the New Border Gate and Turkish-Iraqi Relations

FATİH MUSLU*

ABSTRACT This study aims to analyze the impacts of Ovakoy Border Gate Project on the Turkish-Iraqi relations. The Ovakoy Project will influence the relations between Ankara and Baghdad in various fields. Economically, the both countries will find chances to expand their ongoing commercial activites. Implementing an alternative gate to the Habur border gate will lessen the transportation cost and enhance the control of the central government in the region. Politically the project will influence not only the relations between Turkey and the Central Government but also the relations between Turkey and Regional Government (KRG) in Erbil. Similarly governments in Baghdad and Erbil will have to adjust their positions. A secure and direct trade route will contribute to stabilization in the region and lead to increasing control of the central government in the northen part of Iraq. In this scenario Turkey will gain ground to fight against PKK terror in Sinjar region.

* SETA, Turkey

رؤية تركية
2019 - (8/3)
93 - 75

Doi: 10.36360/1560-008-003-006

المدخل:

تقع أوفاكوي في منطقة استراتيجية مهمة، على مسافة قريبة من معبر الخابور الحدودي، عند نقطة التقاء الحدود التركية العراقية السورية، بينما تقع منطقة فيش خابور المقابلة لأوفاكوي داخل حدود حكومة إقليم كردستان العراق. ومشروع معبر أوفاكوي الجديد موضوع على جدول أعمال تركيا منذ فترة في جدول أعمالها، وتواصل اتصالاتها مع الحكومة العراقية المركزية في هذا الشأن[1].

لدى افتتاح مشروع معبر أوفاكوي الحدودي، ستكون الفرصة متاحةً أمام تركيا والعراق لإنشاء علاقاتٍ في المجال الاقتصادي والتجاري من خلال إنشاء خطٍ مباشرٍ يصل بينهما. فالمسار المقترَح يمتد إلى بغداد وصولًا إلى البصرة في الجنوب عبر خط أوفاكوي- فيش خابور- تلعفر- الموصل. وسينقذ هذا الوضع تجارة البلدين من الارتباط بالخابور الذي يمر عبر أراضي حكومة إقليم كردستان العراق، وسيوفر للعراق وتركيا فرصة تليين المواقف فيما بينهما. ومن المتوقع أن تكون للمشروع تداعياتٌ على الصعيد السياسي أيضًا. بدايةً، ستكون أمام الحكومة المركزية فرصة لتعزيز موقفها تجاه حكومة إقليم كردستان العراق، علمًا أن هذا الموقف اكتسب أهميةً كبيرةً في العلاقات الثنائية، بعد إجراء حكومة إقليم كردستان العراق استفتاء 25 أيلول 2017. إضافة إلى ذلك، ستمتد سلطة الحكومة المركزية، وتتعزز مكانة بغداد سياسيًّا داخل البلاد، بفضل الأمن المتوقع توفره على طول الخط.

يجب على بغداد توفير الأمن في الموصل وتلعفر اللتين تنتشر فيهما خلايا داعش النائمة، ومجموعات الحشد الشعبي (قوات التعبئة الشعبية)، وإلا فلن يسلم الأمن العام من المشكلات حتى لو نُفِّذ المشروع. فإنشاء طريق آمن في المنطقة بالنسبة لتركيا سيفتح الباب أمام تطوراتٍ إيجابيةٍ من حيث أمن حدودها الجنوبية. وعندما تبسط الحكومة المركزية العراقية سيطرتها على المنطقة ستكون أمام تركيا فرصة التقدم بخطواتٍ مهمّةٍ في صراعها مع حزب العمال الكردستاني الناشط في منطقة سنجار، وسيشكل هذا الوضع انطلاقةً قويةً في الصراع مع حزب العمال الكردستاني المستفيد من فراغ السلطة السياسية في المنطقة. فالسيطرة على منطقة سنجار التي يمكن اعتبارها الجسر الواصل بين قنديل وشمال سوريا ستوفر لتركيا فرصةً لا يمكن الاستغناء عنها في خطتها لمكافحة الإرهاب على المدى الطويل.

تتكون هذه الدراسة من ثلاثة أبواب: في الباب الأول تُقيَّم العلاقات التجارية التركية العراقية، والوقوف عند العوامل المؤثرة في هذه العلاقات الثنائية بين البلدين. ويناقش الباب الثاني الدور الذي سيؤدّيه معبر أوفاكوي الحدودي المزمَع افتتاحه في العلاقات التركية العراقية على الصعيدين الاقتصادي والأمني. ويتناول الباب الأخير تقييمًا لأمن تركيا يقوم على محور تركيا وسنجار وحزب العمال الكردستاني.

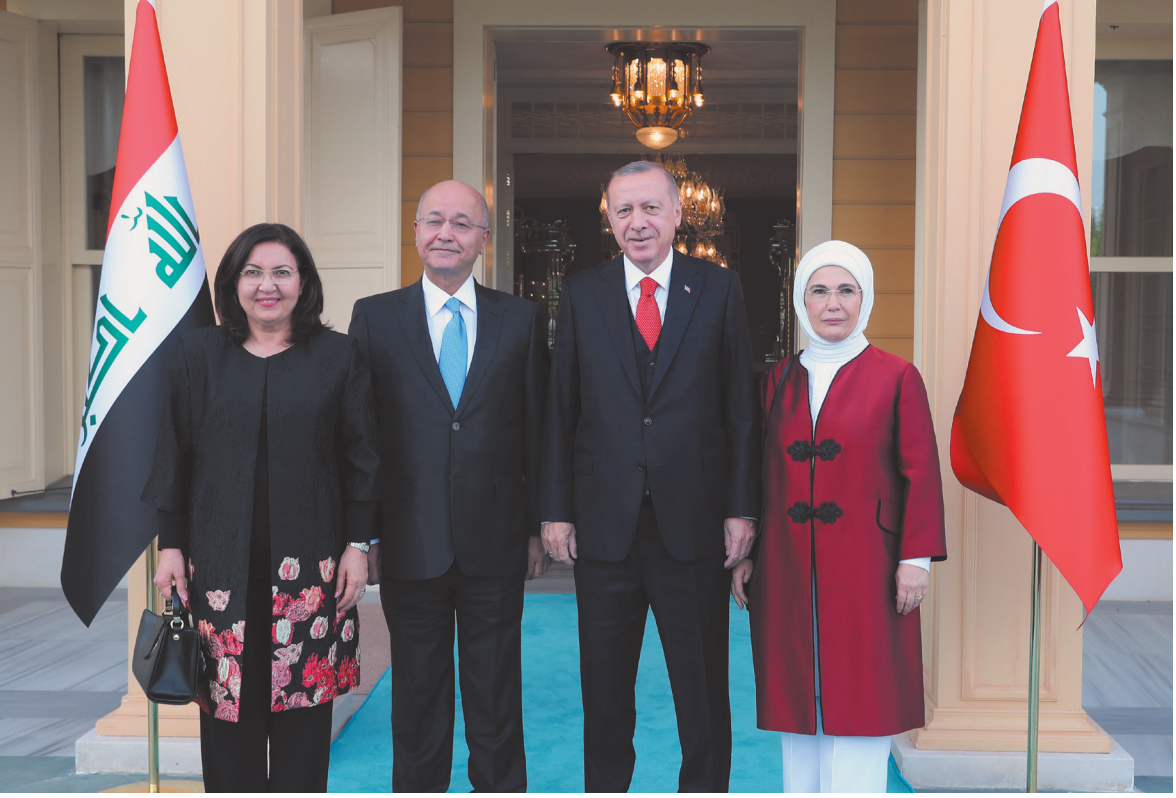

العلاقات التجارية الثنائية بين تركيا والعراق:

تـأتي العراق في مقدمـة الدول التي تربطها بتركيـا علاقاتٌ اقتصاديـة وتجارية كبيرة، فعند النظر إلى السنوات الأخيرة، يمكن الحديث عن العلاقات التجارية المكثفة بين البلدين، حيث بلغـت صادرات تركيـا 9.1 مليون دولار عام 2017 بعد أن كانـت 2.75 مليون دولار عام 2005، [2] وارتفعت قيمة وارداتها في الفترة نفسـها من 66 مليون دولار لتصل إلى 1.5 مليار دولار في عـام 2017. [3] فالواضـح أن الحجم التجاري شـهد بذلك ازديـادًا كبيرًا خلال فترةٍ قصـيرة، [4] وأن التخطيـط والسياسـات الصحيحـة يحمـل مزيدًا مـن الإمكانـات الواعدة بين البلديـن. فنشـاطات إعـادة الهيكلة التي بـدأت في العراق لمحـو آثار العنف المتواصل بشـكلٍ مكثـفٍ منذ الاحتلال الأمريكي للعـراق في عام 2003 وصولًا إلى عام 2010 فما بعد- توفرَ البيئـة المريحة لدفع العلاقات الثنائية للبلدين في المجال الاقتصادي إلى الأمام. وسيسـتفيد كلا البلدين من هذا الوضع عند اتخاذ الخطوات المطلوبة.

شـهدت السـنوات الأخيرة تطوراتٍ مهمّـةً أثرت في علاقات تركيـا التجارية مع العراق. فالتطـور الأول أنـه عندمـا كان تنظيم داعش يهـدد أمن العـراق ودول المنطقـة برمتها في عام 2014، تسـبب في انخفاض مسـتوى الحجـم التجاري بين البلدين. وتدهـور الوضع الأمني في الطـرق البريـة، ووصلت النشـاطات التجارية إلى حالة السـبات عقب سـيطرة داعش على الموصل وامتداده حتى بغداد.

وقبـل انفجار أزمـة داعش، كانت الـشركات التركية تنقـل منتجاتها إلى العـراق والمناطق الجنوبيـة منهـا من خلال مسـاراتٍ محـددةٍ، حيث كانـت المواصـلات متوفرةً بـدءًا من زاخو

فالموصل، مرورًا بتكريت، ووصولًا إلى بغداد والبصرة. ونتيجة الهجمات التي نفذها تنظيم داعش الإرهابي الذي كشف عن نفسه في الساحة العراقية عام 2014، والهجمات المضادة التي نفذتها القوى العراقية، تدهورت الأوضاع الأمنية في الطريق القائم، فتحولت التجارة إلى الطريق من زاخو إلى دهوك فأربيل ثم كركوك فبغداد وصولًا إلى البصرة. وهكذا وصلت حركة البضائع من وإلى المناطق التي بدأ تنظيم داعش يسيطر عليها إلى حالة الركود.

في هذه الفترة، لم يحدث أي تغيير يُذكَر في الطريق التجاري القائم بين تركيا وحكومة إقليم كردستان العراق، وبقي طريقَ زاخو ودهوك فأربيل قيد الاستخدام. وفي الفترات اللاحقة، استخدمت تركيا الطريق الذي يبدأ بالخابور ويمر بزاخو ودهوك وأربيل والسليمانية ثم خانقين ومنها إلى بغداد وصولًا إلى البصرة. غير أن تكاليف المسائل اللوجستية للبضائع المصدرة إلى العراق عبر هذا الطريق ازدادت كلفةً وزمنًا نتيجة التوترات التي نشأت بين الحكومة العراقية المركزية وحكومة إقليم كردستان العراق، ولاسيما الخلاف حول السيطرة على معابر الحدود، وتحصيل الرسوم الجمركية. وقد أفاد العديد من الشركات التركية العاملة داخل العراق بأن النزاعات السياسية القائمة حمّلتها مزيدًا من التكاليف، وعبرت عن شكواها من التوقف المتكرر الذي تتعرض له شاحناتها طول الطريق وعن طول الانتظار في النقاط الجمركية. واضطرت الشركات التركية سلوك طرق جديدة للتجارة بين البلدين بحيث تكون بديلًا عن الطريق المار من الخابور نتيجة النزاعات الحاصلة أو بسبب عدم كفاية معبر خابور الحدودي على حد سواء. وتحولت منذ عام 2016 إلى استخدام المعابر الحدودية التي تسيطر عليها إيران والحكومة العراقية المركزية من خلال طرق الترانزيت المارة بالأراضي الإيرانية، حيث بدأت تنتقل من معبر غوربولاك الحدودي الواقع في آغري إلى إيران، ومن إيران إلى العراق من خلال معبر مهران الحدودي الإيراني. وكان هذا الطريق الذي استُخْدِم بديلًا عن طريق الخابور أكثر طولًا، وأقل جاذبيةً من حيث التكلفة المالية.

المشكلة الأخرى التي عانتها الشركات المصدرة تتمثل في الصعوبات التي واجهتها حول وثائق مراقبة الجودة للمنتجات المصدرة؛ لأن الحكومة المركزية العراقية وحكومة إقليم كردستان العراق لا تعترفان بشهادات الجودة المصدَّقة من مؤسسة المقاييس التركية (TSE) والمعروفة باسم "تطبيق التفتيش ما قبل الشحن (SÖİ)"، لكونهما يستخدمان نظامي شهادة جودة مختلفين عن بعضهما.[5] فالحكومة المركزية وكّلت مكتب فريتاس Veritas ومجموعة رينلند[6] (TÜV Rheinland)، وحكومة إقليم كردستان العراق وكلت شركة إنترتك لخدمات الاختبارات المحدودة في منح شهادة المنتج لمدة ثلاث سنوات اعتبارًا من 1 تموز 2017.[7]

وبذلك يتوجب على الشركات أداء مبالغ محددة تبعًا لقيمة الشحن الذي تقوم به عبر الحدود. فعلى سبيل المثال: يجب أداء مبلغ 750 دولارًا إلى شركة أنترتك مقابل شحن تتراوح

عندما كان تنظيم داعش يهدد أمن العراق ودول المنطقة برمتها في عام 2014 انخفض مستوى الحجم التجاري بين تركيا والعراق وتدهور الوضع الأمني في الطرق البرية ووصلت النشاطات التجارية إلى حالة السبات عقب سيطرة داعش على الموصل وامتداده حتى بغداد

قيمته بين 10 آلاف دولار و60 ألف دولار إلى إقليم كردستان العراق. ويرتفع هذا المبلغ إلى 1100 دولار إن زادت قيمة الشحن عن مبلغ 100 ألف دولار. وهذا الوضع يحمّل الشركات تكاليف إضافية إلى جانب الرسوم الجمركية، ومن أجل تفادي هذا الوضع، يمكن لتركيا أن تتفق مع الحكومة المركزية العراقية وتخفّض التكلفة المترتبة لمصلحة شركاتها الخاصة، ويمكنها إلى جانب الاعتراف بشهادة الجودة الممنوحة من قبل مؤسسة المقاييس التركية، أن تسهم في إنشاء مؤسسة نظيرة لمؤسسة المقاييس التركية في العراق وتوفير البنية التحتية المؤسساتية والتدريب اللازمين في هذا الشأن. والأهم من ذلك أنه ينبغي على تركيا خلال تجارتها مع العراق التخلّص من إلزامية دفع الضرائب إلى الجهات العراقية المختلفة، ويحمل افتتاح الطريق بين تركيا وبغداد عبر معبر أوفاكوي الحدودي دورًا كبيرًا في هذا الشأن. كما أنّ هناك حاجة لاتخاذ خطوة تؤدّي إلى نتائج سياسية من شأنها إلغاء دور الوساطة التي تؤدّيه أربيل.

التطور الآخر المؤثر في التجارة بين تركيا والعراق يتمثل في الاضطرابات التي تشهدها أسعار البترول، فالميزانية الفيدرالية تعتمد في 85 ٪ من وارداتها على النفط، لذلك تتأثر بشكل كبير بالاضطرابات التي تشهدها أسعار البترول.[8] بلغت ميزانية العراق سنة 2018 قيمة 88 مليار دولار، منها 70 مليار دولار من عائدات البترول، لكن تخريب حقول البترول وأنابيب النفط على يد عناصر تنظيم داعش بين عامي 2014–2017 ألحق أضرارًا بالغةً بالاقتصاد العراقي،[9] وبقي البلد محرومًا من عائدات البترول التي تبلغ مليارات الدولارات. وعند انتقال الولايات المتحدة الأمريكية إلى المرحلة الثانية من العقوبات على إيران، بدأت الحكومة العراقية بزيادة عائداتها من البترول من خلال ضخ بترول كركوك إلى جيحان عبر أنابيب خط حكومة إقليم كردستان العراق اعتبارًا من تشرين الثاني 2018. وهذا التطور يشكل أهميةً بالغةً بالنسبة للاقتصاد العراقي على الرغم من كل الخسائر. فقد حصلت على إيرادات بقيمة 16 مليون دولار تقريبًا مقابل تصديرها 260 ألف برميل من البترول عبر جيحان، وفي الفترة الزمنية نفسها، صدّرت العراق 100 مليون برميل من خلال البصرة،[10] ويقابل هذا 6 مليارات دولار تقريبًا. وتصدير البترول المتوقع من كركوك بمعدل 100 ألف برميل يوميًّا سينعكس إيجابًا على العلاقات التجارية التركية العراقية خلال فترة وجيزة للغاية.

والتطور الثالث الذي أثر بشكل مباشر في العلاقات التجارية بين تركيا والعراق هو الاستفتاء الذي أجرته حكومة إقليم كردستان العراق مستفيدةً من فراغ السلطة الذي أحدثته أزمة داعش، حيث تسبب باختلال التوازنات السياسية، واضطراب الحالة الاقتصادية في

العراق. فمع الاستفتاء، سيطرت حكومة أربيل على كركوك مدّعيةً بأنها واحدةٌ من المناطق المتنازع عليها في المادة 140 من الدستور العراقي.[11] فأصبحت عائدات البترول المستخرَج من كركوك تحت تصرف حكومة أربيل أكثر من أن تكون تحت تصرف الحكومة المركزية. ومع استعادة الجيش العراقي وميليشيات الحشد الشعبي المناطق التي كانت تحت سيطرة البشمركة في تشرين الأول عام 2017 استعادت بغداد سيطرتها على كركوك، وانتهى هذا المشهد باستقالة مسعود البرزاني من الرئاسة، ووصول العلاقات بين حكومة إقليم كردستان العراق وكل من تركيا والحكومة المركزية العراقية إلى نقطة الانهيار. وفي هذه المرحلة بدأت الحكومة المركزية العراقية تطالب بالسيطرة على المعابر الحدودية الواقعة تحت سيطرة حكومة إقليم كردستان العراق.[12]

غير أن حكومة إقليم كردستان العراق عدَّت مطالب الحكومة المركزية في هذا المجال غير مقبولة. وأعربت في كل فرصةٍ عن رفضها أي محاولةٍ لتقويض استقلالها. وفي النتيجة، تؤثر التوترات السياسية والاقتصادية بين حكومة إقليم كردستان والحكومة المركزية في التجارة بين تركيا والعراق. فعلى سبيل المثال؛ يتم حاليًّا في العراق تطبيق رسوم جمركية مزدوجة نتيجة الخلافات بين بغداد وأربيل، حيث وضعت حكومة بغداد نقاطًا جمركيةً على الطريق بين أربيل وكركوك، والسليمانية وكركوك، وتفرض رسومًا جمركيةً أخرى غير التي تفرضها حكومة إقليم كردستان العراق على السلع الداخلة إلى أراضيها. فتظهر تلقائيًا بنيةٌ متناقضةٌ من حيث الرسوم الجمركية في البلاد، ويؤثر هذا الوضع سلبًا في العديد من الشركات المصدرة.

قبل انفجار أزمة داعش كانت الشركات التركية تنقل منتجاتها إلى العراق والمناطق الجنوبية منها من خلال مسارات محددة حيث كانت المواصلات متوفرةً بدءًا من زاخو فالموصل مرورًا بتكريت ووصولًا إلى بغداد والبصرة

ورغم الحديث المتكرر حول تخفيض عدد النقاط الجمركية إلى نقطةٍ واحدة، وتحديد رسوم جمركيةٍ مشتركة، فإن الممارسات الجمركية الإضافية (المزدوجة) لا تزال مستمرة حاليًّا.[13] وإلى جانب النقاط الجمركية، تذكر الشركات المصدِّرة أنها تواجه ممارساتٍ تعسفيةً عند نقل بضائعها في الإقليم، وتتعرض لأضرارٍ نفسيةٍ واقتصاديةٍ حقيقية. فتدهور الأوضاع الأمنية في بعض المناطق يفتح الطريق أمام المجموعات المسلحة لأن تطلب من الشاحنات التركية دفع أتاوات غير رسمية. ولا تزال الشركات المصدرة تواجه الصعوبات داخل العراق وداخل إقليم كردستان العراق على الرغم من قيام تركيا بالتدخل عبر القنوات الرسمية في هذا الشأن. وبقيت العلاقات التجارية بين تركيا والعراق في مواجهة هذه الأضرار بصورةٍ لا مفر منها.

وفي النتيجة، يمكننا القول إن العلاقات التجارية بين تركيا والعراق لا تزال تتأثر بالعديد من العوامل. فالمشكلات الأمنية والأزمات السياسية التي تشهدها العراق في الداخل تؤثر بكل سهولةٍ في العلاقات الاقتصادية. ومن ثَمّ ينبغي تحديد مساراتٍ بديلةٍ حتى لا تتأثر تركيا كثيرًا بالتبدلات الحاصلة هبوطًا وصعودًا. وسيكون مشروع أوفاكوي مفيدًا للغاية في هذا الصدد؛ لأنه سيسهل وصول تركيا إلى داخل العراق. وهذا الأمر يتطلب من الحكومة المركزية العراقية اتخاذ خطواتٍ مماثلة لتلك التي اتخذتها تركيا من أجل تنفيذ المشروع. بتعبير آخر؛ تحمل علاقات تركيا بالحكومة المركزية أهميةً حيويةً من أجل نجاح المشروع. ولهذا السبب، فإن شكل العلاقة التي ستكون بين تركيا والحكومة العراقية المتشكلة برئاسة عادل عبد المهدي المستقل نتيجة التفاهمات التي جرت بين مختلف الفرقاء في البرلمان العراقي في 25 تشرين الأول سيحدد شكل عملية أوفاكوي.

إن المعبر الحدودي الذي اقترحته تركيا لبغداد يرسم طريقًا يمتد إلى بغداد بدءًا من أوفاكوي ومرورًا بالموصل وتلعفر، ومن هناك يمتد إلى البصرة، ومن ثَمَّ يمكن إقامة خطٍّ مباشرٍ بين البلدين في مجال التجارة الثنائية يتجاوز حكومة إقليم كردستان العراق. وتحاول حكومةٌ إقليم كردستان أن تبقي التجارة التركية العراقية عبر معبر الخابور تحت سيطرتها. وفي ردٍّ على مزاعم عدم الكفاية يؤكد المسؤولون في الحكومة الكردية في كل فرصة أن معبر الخابور يفي بالغرض من أجل التجارة بين البلدين. بالمقابل ترى الحكومة التركية أن التقيد بمعبر حدودي واحدٍ من أجل التجارة الثنائية بينها وبين العراق يجلب العديد من المشكلات، وأنه لا يفي بالغرض من أجل تجارةٍ يصل حجمها إلى مليارات الدولارات. في حال إنجاز المشروع يمكن للقوات المسلحة التركية وقوات الجيش العراقي المركزية أن تتحركا بشكل مشترك، وهذا سيزيد من سيطرة الحكومة المركزية في بغداد على الجانب الغربي من دجلة، ويكبح قدرة الأكراد على التصرف بشكلٍ مستقلٍ من خلال الضغط على الإدارة الكردية، وبطبيعة الحال ستزداد سيطرة الحكومة المركزية على حكومة إقليم كردستان العراق كما جاء على لسان كثيرٍ من رجالات السياسة في بغداد. ويُلاحَظ أن بغداد لا تزال تبدي موقفًا حازمًا تجاه البرزاني رغم أن هذا الأخير زار في الآونة الأخيرة بغداد في خطوةٍ لإذابة الجليد بين الطرفين وعودة المياه إلى مجاريها.[14]

وفي الوقت ذاته سيمكّن افتتاح معبر أوفاكوي التركمانَ في كركوك، ولاسيما التركمان في منطقتي الموصل وتلعفر، من الاستفادة من الحركة التجارية في المنطقة. كما أن الخطوات التي ستتخذها تركيا لضمان الأمن على طول الطريق ستزيد نفوذ تركيا على المدى البعيد. وسينعكس إدراج إعادة إعمار المناطق التي دمِّرت بعد أزمة داعش في جدول الأعمال على شكل زيادة النفوذ التركي على السُّنة في المنطقة أيضًا، وسيسهم هذا الوضع في منع التوسع الشيعي بشكل فعّال.

تأثير مشروع أوفاكوي في العلاقات التركية العراقية:

إن افتتاح معبر أوفاكوي الحدودي مهمٌّ للعلاقات التركية العراقية من عدة نواح. فمن الناحية الاقتصادية نتوقع أن تشهد العلاقات المتطورة خلال الأعوام الماضية مزيدًا من التوسع، علمًا أن العراق واحدة من الدول التي تصّدر إليها تركيا منتجاتها، وتأتي تركيا كذلك بين الدول التي تصدّر إليها العراق منتجاتها إلى جانب الصين والولايات المتحدة والهند.[15] وعلى الرغم من هذه الإمكانات التجارية، فإن البدائل تبقى قليلة نسبيًّا فيما يتعلق بإيصال المنتجات إلى العراق وتوزيعها. وتتزايد التكاليف في النقل الذي يعتمد في الغالب على الطرق البرية في ظل الظروف الأمنية في البلد، وتطبيقات الازدواج الجمركي، وعودة الشاحنات التي يجري فيها النقل فارغةً، وغيرها من الأسباب. ولذلك، فإن وجود خطٍ مباشر يربط بين تركيا والعراق أمرٌ مهمّ. ويعد مشروع معبر أوفاكوي الحدودي الذي يجري الحديث عنه مرارًا في الأعوام الماضية مبادرةً مهمّة جدًّا بهذا المعنى. وبفضل هذا المشروع ستكون الفرصة متاحةً أمام تركيا للوصول إلى بغداد مباشرةً عبر أوفاكوي – تلعفر – الموصل. بالمقابل سيكون للمشروع عائدات مماثلة بالنسبة للعراق، فإلى جانب إقامة علاقة مباشرةٍ مع تركيا من خلال الخط المخطّط له ستنخفض تكاليف المنتجات التي تدخل العراق.

العلاقات التجارية بين تركيا والعراق لا تزال تتأثر بالعديد من العوامل فالمشكلات الأمنية والأزمات السياسية التي تشهدها العراق في الداخل تؤثر في العلاقات الاقتصادية

ولفتح هذا الخط الذي سيستفيد منه البَلدان اقتصاديًّا، يجب تحقيق بعض الشروط. ففي البداية، أوفاكوي منطقةٌ في ولاية شرناق المتاخمة للحدود العراقية، ويتبوّأ موقعًا قد يكون بديلًا عن معبر الخابور، لكن الجانب الآخر من الحدود، منطقة فيشخابور، تخضع لسيطرة حكومة إقليم كردستان العراق. ولكي يُنفَّذ المشروع يجب على الحكومة المركزية في العراق أن تبسط أولًا سيطرتها على منطقة فيشخابور. ثانيًا، يجب على البلدين أن يبديا موقفًا حاسمًا ضد أصوات المعارضة التي يمكن أن ترتفع من حكومة إقليم كردستان العراق والولايات المتحدة الأمريكية. قد يكون من الصعب على العراق مقاومة الضغوطات الأمريكية مقارنة بالضغوطات التي قد تتلقاها من حكومة إقليم كردستان العراق، لأن منطقة فيشخابور هي واحدةٌ من الطرق التي تستخدمها الولايات المتحدة لنقل الإمدادات العسكرية إلى "حزب الاتحاد الديمقراطي"، التنظيم الإرهابي في سوريا.[16] فلا ينبغي للوهلة الأولى أن نتوقع من الولايات المتحدة نهجًا إيجابيًّا تجاه قضية أوفاكوي. وشمال العراق في نهاية المطاف له أهمية كبيرة، ففي حالة فتح خط أوفاكوي –الموصل، سيُحدّ من تحرك الإرهابيين في المنطقة؛ لأنها ستكون خاضعة لسيطرة تركيا والحكومة المركزية.

تُعَـدّ الموصل وتلعفر الواقعتان في شـمال غرب العراق أكثـر المناطق تضررًا بهجمات تنظيم داعش، فالعمليـات التي أطلقتها قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة ضد داعش ألحقت الدمـار والخـراب بمدينة الموصل، وانهـار اقتصادها إلى درجةٍ كبيرةٍ، وهنـاك حاجةٌ إلى حوالي 50 مليـار دولار لإعـادة إعـمار الموصـل، وفقًا لمـا ذكره المسـؤولون المحليون،[17] وهـذا المبلغ يقـدّر بـ 88 مليـار دولار تقريبًا من أجل إعمار عموم العـراق.[18] ولتحويل المنطقة من جديدٍ إلى طريـق تجاري، يجب الإسراع في تنفيذ الاسـتثمارات المختلفة، (مثـل البنى التحتية والطرق البرية وأماكن الإقامة). وإذا ما جرت تلبية الاحتياجات فإن ذلك سـيؤدي إلى انتعاش المنطقة اقتصاديًّـا وتوفـير الإمكانـات لإعادة إعمارهـا. وفي هذا السـياق، يمكن لتركيـا أن تأخذ على عاتقها مسؤوليات مهمّة لإعادة إعمار الموصل، ويمكن تقييم الخط الذي يصل إلى العراق عبر أوفاكوي الخطوة الأولى من أجل إعادة الإعمار.

وإضافة إلى التكلفة الاقتصادية الناجمة عن ذلك، ينبغي أيضًا الالتفات إلى تغير الخصائص الديمغرافية للمنطقة. فمنطقة الموصل واحدة من أهم المناطق السنية باعتبارها ثاني أكبر مدينة في العراق. ويشـكل العرب السنة 65 في المئة من سـكان نينوى التي يقدَّر عدد سكانها بـثلاثة ملايين و700 ألف نسـمة قُبَيل وصول داعـش إليها، ويعيش حوالي مليونين منهم في الموصل التـي تشـكل مركز نينوى. لكن هـذا الوضع الديموغـرافي تغيّر كثيرًا خلال الأعـوام الأربعة الماضيـة، وحصل تغيير في البنية الديموغرافية مع اسـتقرار عناصر الحشـد الشـعبي في المنطقة والعمليات الإرهابية التي نفذها داعش،[19] علمًا أن التركمان الشيعة بدأوا يعودون من البصرة والنجف إثر خضوع الموصل لسـيطرة الحشـد الشـعبي بعد أن كانوا قد غادروها بسـبب تمدّد تنظيم داعش. بالمقابل حصل انخفاضٌ في عدد السـكان من أهل السُّنّة،[20] حيث نزح بعضهم إلى إقليم كردسـتان العراق، وهاجر بعضهم إلى تركيا، ولم يَعُدْ لاحقًا إلى ديارهم إلا قلّة منهم. وإذا ما أخذنا بالحسـبان البنية الديموغرافية لمدينة الموصل إلى جانب بنيتها التاريخية والثقافية، فإن وجود تركيا في المنطقة يبقى أمرًا مهمًّا من حيث توسيع نفوذها، ونعتقد أن المشروعات التي ستُنَفَّذ بدعم تركيا سوف تحقق التطور الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في المنطقة.

ومن الضروري أن نتوقع أن يكون لمشروعٍ شاملٍ مثل مشروع أوفاكوي عواقب سياسية لا مفر منها، وذلك أن الحكومة المركزية العراقيةَ التي فَقدت السـيطرة على مناطق كثيرةٍ في البلاد (حوالي 40 في المئة من العراق وفقًا لبعض البيانات) وقعت في أوضاع سياسيةٍ صعبة.[21] وبشكلٍ مشابهٍ شُلَّت حركة الحكومة المركزية إثر استفتاء الاستقلال الذي شمل المناطق المتنازعة عليها في أيلول 2017، بعد أن اسـتفادت حكومة إقليم كردسـتان العراق من فراغ السلطة 2017. فبـدأ رئيس الوزراء آنذاك حيـدر العبادي باتخاذ الإجراءات والخطـوات اللازمة لمواجهة هذا الوضع. وفي 9 كانون الأول 2017، أُعلِن عن هزيمة داعش عسـكريًّا بدعم قوات التحالف الدولي، واسترجع الجيش العراقي والحشد الشعبي كركوك، وباقي المناطق المتنازع عليها تقريبًا

من أيدي البشمركة. وعلى الرغم من كل هذه التطورات، من الصعب جدًّا القول إن الحكومة المركزية أصبحت أقوى سياسيًّا بعد هاتين الحادثين. وتشير التطورات التي حدثت قُبَيل وبُعَيد الانتخابات التي جرت في 12 أيار 2018 إلى أن التوازنات السياسية في العراق أقيمت على أسس حساسة جدًّا. ويمكن الشعور بسهولة بالنفوذ الأمريكي والإيراني تحديدًا في بغداد، وكثيرًا ما يعرب العديد من المسؤولين عن رأيٍ مفاده أن الحكومة لا تستطيع العيش بدون التدخل الإيراني. وهناك أمرٌ يعطينا فكرةً عن مدى النفوذ الإيراني في العراق، وهو تصريح رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي الذي قال: إن إيران اتّصلت به، وأخبرته أنها منعته من أن يكون رئيسًا للوزراء للمرة الثانية بُعَيد انتخابات 12 أيار.[22]

وتكللت الجهودُ الرامية إلى تشكيل حكومة خلال فترة الخمسة أشهر التي تلي الانتخابات بالإخفاق، ولم تتشكل الحكومة بقيادة عادل عبد المهدي إلا في تشرين الأول 2018، ولم يتمكن سوى 14 وزيرًا من أصل 22 وزيرًا من الحصول على ثقة البرلمان ومباشرةَ أعمالهم، وجرى تحديد الوزراء الستة من أصل الوزراء الثمانية المتبقين في الأيام الأخيرة من عام 2018. ولم يستطع البرلمان الذي اجتمع بضع مراتٍ خلال الأيام القليلة الماضية الاتفاقَ على الأسماء المقترحة للوزارتين المتبقيتين؛ بسبب الخلافات التي حصلت. ولا تزال هناك مفاوضاتٌ مكثفةٌ بشأن الوزارات ذات الأهمية الكبيرة، مثل وزراتي الداخلية والدفاع،[23] حيث اقترح رئيس الوزراء عبد المهدي رئيسَ الأمن الوطني السابق ومرشح هيئة الحشد الشعبي فالح الفياض، الاسم الذي عارضه تحالف "سائرون" بقيادة مقتدى الصدر.[24] ويقول العديد من السياسيين في بغداد إنه على الرغم من استمرار الجدل الشديد، فإن الوزارات المتبقية ستكتمل في أقصر وقت.

هناك عدة أسباب كامنة وراء صعوبات تأسيس الحكومة وتأخر تعيين الوزراء في الأوساط التي عمّت العراق في أعقاب انتخابات 12 أيار البرلمانية، وتأتي في مقدمتها الجهود التي يبذلها الكثير من الجهات الفاعلة في سياسة العراق للتمسك بمناصبها وعدم التنازل عنها. فقد أعرب تحالف "سائرون" بزعامة الصدر الذي فاز بالانتخابات مرارًا عن ضرورة أن تتشكل الحكومة من أسماء محايدة، ودعا إلى إنشاء حكومة خارج البنية الإثنية.[25] وبالمثل، أعرب آية الله علي السيستاني الذي يتخذ من النجف مقرًّا له، عن موقفه من الذين سبق لهم أن شغلوا منصب رئيس الوزراء، وأنه لا ينبغي أن يكونوا في الحكومة الجديدة.[26] وفي مثل هذه الأوساط، يجب أن يكون الاسم المقترح لرئاسة الوزراء اسمًا مقبولًا من حيث التوازنات السياسية في العراق والتوازنات الإقليمية والدولية على حدٍّ سواء. وقد تمكن غالبية السياسيين في بغداد من التوصل إلى اتفاق على اسم عادل عبد المهدي.[27] وهناك قناعةٌ مشتركةٌ لدى العديد من الشرائح سواء في بغداد أم في إقليم كردستان العراق أن التوصل إلى اتفاق على اسم عادل عبد المهدي لا يعني أن الحكومة الجديدة حكومةٌ قوية. بل على العكس من ذلك، لديهم قناعةٌ بأن

حكومة عبد المهدي أُنشِئت على أساس هشٍّ، وأنها من ثَمّ ستتأثر بسهولةٍ بالأزمات السياسية. وفي هذا الصدد، أعطى مقتدى الصدر بصفته المجموعة الأقوى في برلمان العراق الحكومةَ وقتًا محدودًا لحل مشكلات البلاد، مضيفًا بذلك عبئًا جديدًا على الضغوطات المفروضة في الأصل على رئيس الوزراء. [28]

تُعَدّ الموصل وتلعفر الواقعتان في شمال غرب العراق أكثر المناطق تضررًا بهجمات تنظيم داعش فالعمليات التي أطلقتها قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة ضد داعش ألحقت الدمار والخراب بمدينة الموصل وانهار اقتصادها إلى درجةٍ كبيرةٍ وهناك حاجةٌ إلى حوالي 50 مليار دولار لإعادة إعمار الموصل

بعد كل هذه الأزمات السياسية، يمكن لتركيا أن تؤدّي دورًا مهمًّا في تمكين الحكومة التي أُنشِئت تحت قيادة عبد المهدي من الناحية السياسية، وتنفيذ مشروع أوفاكوي. وإنّ أي مشروعٍ من شأنه أن يحقق تقاربًا بين أنقرة وبغداد؛ يمكن أن يعزز موقع رئيس الوزراء عبد المهدي.

شكّل عبد المهدي حكومته بعد حوالي عام من هزيمة داعش عسكريًّا. لكن خضوع المناطق لسيطرة الحشد الشعبي بعد أن كانت قدً خرجت من سيطرة بغداد بسبب هجمات داعش لا يعني أنها دخلت تحت تصرف الحكومة المركزية، والسبب الرئيس لذلك هو تعب الحكومة من محاربة داعش، ومحاولتها تحقيق الأمن الإقليمي من خلال بنية تضم أكبر عدد ممكن من المجموعات المختلفة مثل الحشد الشعبي. ورغم أن الحكومة المركزية أنفقت في هذه الفترة حوالي 100 مليار دولار؛ [29] فإنها تجد صعوبةً في تأسيس سلطتها في المنطقة بسبب الصعوبات التي تواجهها في السيطرة على الحشد الشعبي الذي يتعاون مع التركمان الشيعة في تلعفر من جهةٍ، ويتحرك مع العناصر التي تنضوي تحت جناح حزب العمال الكردستاني في منطقة سنجار من جهةٍ أخرى. [30]

وسيتطلب فتح المعبر الحدودي من الحكومة المركزية ضمان هيمنتها على المنطقة، ويترتب على ذلك نتيجتان محتملتان: قيام الحكومة المركزية بإعادة بسط نفوذها في المناطق التي تعاني فراغ السلطة، والسيطرة على جماعات الحشد الشعبي. وعند توفير هذين الشرطين، يتعين على الحكومة المركزية تحقيق الأمن على خط فيشخابور- تلعفر- الموصل كما ترغب تركيا. والخطوات التي ستُتَّخذ لضمان أمن هذا الخط ستمكّن حكومة عبد المهدي سياسيًّا، وتزيد من قدرتها على التحرك في المنطقة. ولن تتقاعس تركيا عن تقديم الدعم في المجالات التي تعدّها ضرورية لدعم موقف حكومة بغداد المركزية. ويمكن أن يكون هناك دعمٌ لتنفيذ المشروع بجميع مراحله اللازمة، ابتداءً بالتخطيط وانتهاءً بالاستثمار. وهكذا نجد في النتيجة أن موقف الحكومة المركزية سيكون عاملًا محددًا وحاسمًا في نجاح مشروع أوفاكوي، والمشروع بدوره فرصة للحكومة المركزية من أجل تمكينها السياسي في كل عمل تريد القيام به.

وما من شكٍّ في أن وجود معبر بديل لمعبر الخابور الحدودي سيشكل ضغطًا سياسيًّا على حكومة إقليم كردستان العراق، فحكومة أربيل لا تريد أن تفقد السلطة الاقتصادية والسياسية

التي يمكن أن تتحقق مع السيطرة على الأنشطة التجارية بين البلدين؛ لذلك نرى المسؤولين في حكومة إقليم كردستان العراق ينتهزون كل فرصة لتأكيد أن مسألة أوفاكوي يشكل بالنسبة لهم خطًا أحمر. وفي هذا السياق، لن يعزّز مشروع أوفاكوي موقف الحكومة المركزية أمام حكومة إقليم كردستان العراق فحسب، بل سيخلق بديلًا لمعبر الخابور، ويزيد من سلطة فرض العقوبات على الحكم الإقليمي. ولا ينبغي أن يغيب عن الأذهان هنا احتمال الفائدة التي ستجنيها تركيا من هذا الوضع. وبذلك، ستصبح الحكومة المركزية العراقية محل الخطاب الأقوى سياسيًّا أمام تركيا.

كما أن تعزيز الحكومة المركزية مهمّ أيضًا للحدّ من الممرّ الإرهابي الذي ظهر وانتشر في شمال البلاد. فسيطرة بغداد على شمال غرب البلاد (منطقة سنجار)، وضمانها أمن المنطقة؛ سيحققان مزايا كبيرة في مكافحة الإرهاب. وقد دخل حزب العمال الكردستاني المنطقة بحجة حماية اليزيديين من داعش كما هو معلوم، وبنى عددًا من المعسكرات، وتمدّد بدعم دوليّ حتى أصبح يشكّل تهديدًا لكل من تركيا والعراق، وعلى الرغم من كل الدعوات التي وجّهتها تركيا في المحافل الدولية؛ يواصل حزب العمال الكردستاني أنشطته الإرهابية من جهة، ويستبعد من جهة أخرى العناصر التي تهدد وجوده من خلال تسليح الناس الذين يعيشون في المنطقة.[31] ولم تبد حكومة البرزاني نيةً جديةً ولا قدرةً على محاربة حزب العمال الكردستاني، ولا يزال يحاول كسب الوقت بعبارات "الحل بالطرق السلميّة" وما شابهها. ورغم أن المسؤولين

البارزيـن في الحكومـة في أربيـل يؤكدون وقوفهـم إلى الجانب التركي، ويعـبرون عن تفهمهم لحساسـياتها؛ فإنهم لم يتخذوا حتى الآن خطوات جادة، ويقولون: إنه ينبغي أولًا على تركيا أن تبقي قنوات الحوار مفتوحةً لإحراز تقدم بشـأن قضية حزب العمال الكردستاني. ومن الممكن أن نـرى مواقـف مماثلة في الأحزاب الأخرى الناشـطة في إقليم كردسـتان العراق، إذ يمتنعون عـن اتخاذ موقفٍ واضحٍ ضد حزب العمال الكردسـتاني من جانبٍ، ويؤكدون من جانبٍ آخرٍ تفهمهم حساسية تركيا باعتبارها جارة مهمّة.

وفي الأيـام القليلة الماضية اتخذت حكومة إقليم كردسـتان العراق مبادرةً لإغلاق مكاتب حركـة تافاغـاري آزادي (حركـة الحريـة) التابعـة لحزب العـمال الكردسـتاني في مركز محافظة السـليمانية ونواحيهـا بعـد منحها مهلة 24 سـاعة.[32] لكن هـذه الخطوة لا يمكـن النظر إليها بوصفهـا موقفًـا ضد حزب العمال الكردسـتاني، ولا ينبغي التوقع أن تكـون للمبادرة عواقب جـادة؛ لأن إغـلاق المكاتب لن يوقف أنشـطة الحـزب. وبينما تعـزو حكومة إقليم كردسـتان العراق سـبب إغلاق مكاتب الحزب إلى أنها لم تحصل على التصريح اللازم من وزارة الداخلية في إقليم كردستان العراق؛ تصر تركيا على أن يكون سبب الإغلاق ذا صلة بالإرهاب.[33] ومن الواضح أن المشهد الذي يظهر من أربيل لا يعبّر عن قدرةٍ حقيقيةٍ لحكومة البرزاني، ولا عن نيةٍ واضحةٍ لديها في محاربة حزب العمال الكردستاني. ويواصل الحزب نشاطاته في السليمانية التي تُعَـدّ أهـم مدينةٍ بعد أربيل. بل إن الصحفيين العاملين في المنطقة يذهبون إلى قيام حزب العمال الكردسـتاني بجمـع الإتاوات في المدينـة. وفي ضوء كل هـذا، لا يبدو البرزاني شريـكا ناجحًا لتركيـا في كفاحهـا ضد حزب العمال الكردسـتاني، ولديه إحسـاسٌ خاطئٌ مـن قبيل أن تركيا بحاجـةٍ إليه، والسـبب في ذلك يُعزَى إلى أن تركيا مضطـرة إلى أن تقيم علاقتها مع العراق من خلال البرزاني. لذلك يمكن لافتتاح المعبر الحدودي الجديد أن يؤسـس لعلاقاتٍ مستقرةٍ بين أنقـرة وبغـداد، ويجعل منهما شريكـين أكثر قوةً وفعاليةً في مواجهة حزب العمال الكردسـتاني. ولا شـك أن تركيا ستسـتفيد من تعزيز الحكومة المركزية وتمكينها، والخطوات التي ستتخذها الحكومة المركزية في مواجهة تمدّد حزب العمال الكردسـتاني تحمل أهمية كبيرة بالنسـبة لتركيا. فينبغـي عـلى الحكومة المركزية أن تتخذ التدابير اللازمة، وتسـعى إلى ضمان أمن المنطقة. وبهذا المعنـى، يمكـن أن يكون مـشروع أوفاكوي نقطة انعطـافٍ مهمّة من حيـث العلاقات التركية العراقية؛ لأن تحقيق المشروع لن يحقق تقاربًا اقتصاديًّا فحسب، بل سيحقق تقاربًا سياسيًّا أيضًا بين البلدين.

منطقة سنجار وحزب العمال الكردستاني:

ازدادت نشـاطات حزب العمال الكردسـتاني بشـكلٍ ملحوظٍ في منطقة سـنجار منذ بضع سـنين.[34] فالأخبار الواردة من المنطقة تفيد باسـتمرار تمدّد حزب العمال الكردستاني وانتشاره حتى بعد الهزيمة العسـكرية التي لحقت بداعش. ولا بد هنا من الحديث عن تطورين رئيسـين

كانا سببًا لهذا الوضع: التطور الأول هو أن داعش استطاع أن يحكم سيطرته على الموصل التي هي ثاني أكبر مدينة في العراق من دون أن يلقى مقاومةً كبيرة في حزيران 2014. والثاني هو عدم قدرة قوات البشمركة على مقاومة داعش، فانسحبت من منطقة سنجار، فدخلت المنطقة تحت سيطرة داعش.

وأمام أنشطة داعش الإرهابية، عاش سكان سنجار مأساةً إنسانيةً، حيث فقد الكثير من الناس أرواحهم، واضطر آلاف الأشخاص إلى الهجرة.[35] وبدأ تنظيم حزب العمال الكردستاني يتموضع في المنطقة قادمًا من سوريا وقنديل، بحجة حماية اليزيديين في أثناء هجمات داعش على سنجار في 3 آب 2014، وسرعان ما انتشر في المنطقة مستفيدًا من الفراغ الذي تشكّل بانسحاب كلّ من الجيش العراقي وقوات البشمركة. وكانت إحدى أولى خطوات حزب العمال الكردستاني هي تسليح اليزيديين، وبناء تنظيمات مسلحة مقرّبة منه، مثل وحدات مقاومة سنجار[36] (YBŞ)، وبناء معسكرات تابعة له، فأدى ذلك إلى تكريس نفوذه واستقراره في المنطقة،[37] وتحولت سنجار إلى إحدى القواعد العسكرية المهمّة لحزب العمال الكردستاني بعد قنديل. وتمكّن تنظيم حزب العمال الكردستاني كذلك من استثمار الظروف الدولية لمصالحه، وبدأ يتلقى المساعدات العسكرية من الولايات المتحدة لقتال داعش.[38] وهذا الوضع كلّه أدى إلى تمكين تنظيم حزب العمال الكردستاني الإرهابي وامتداداته سياسيًّا في المنطقة، وهو ما يؤكده عددٌ من المسؤولين الذين أُجريت معهم مقابلات في أربيل، حيث قالوا: إن حزب العمال الكردستاني ينتشر بسرعة، وينشئ معسكراته في المنطقة، ويؤسس لنفسه آفاقًا سياسيةً إلى جانب وجوده العسكري المسلّح، ويستدلون على كلامهم بعرقلة عودة المسؤولين الإداريين التابعين لحكومة أربيل إلى سنجار في الأشهر القليلة الماضية من قبل عناصر حزب العمال الكردستاني.[39]

وعلى الرغم من انتشار الشائعات التي تقول بانسحاب تنظيم حزب العمال الكردستاني من المنطقة بفعل الضغوطات التي تمارسها تركيا في الآونة الأخيرة، فإن التنظيم لا يزال يحافظ على وجوده في المنطقة.[40] ويرى باحثٌ من مؤسسة فكريةٍ مقرّها بغداد أنَّ هذا الوضع يشكّل انتهاكًا لسيادة العراق، وتهديدًا لأمن المنطقة. وبالمثل، يبين الصحفيون الذين يتابعون المنطقة استمرار انتشار حزب العمال الكردستاني رغم الهزيمة العسكرية التي لحقت بتنظيم داعش، ويؤكدون ضرورة قيام الحكومة المركزية في بغداد باتخاذ الخطوات لمواجهة هذا الوضع.

وفي التصريحات التي أُدلِيت بخصوص وجود تنظيم حزب العمال الكردستاني في المنطقة هناك مصادر عديدة تؤكد أن هذا التنظيم يتحرك جنبًا إلى جنب مع هيئة الحشد الشعبي،[41] بل تؤكد كذلك معلومات أن مليشيات حزب العمال الكردستاني تتقاضى رواتب من الحكومة المركزية العراقية. وردًّا على المزاعم بوجود صلة بين تنظيم حزب العمال الكردستاني والحشد الشعبي، يؤكد عدد كبيرٌ من المسؤولين والصحفيين في بغداد أن الحشد الشعبي مكونٌ من

جماعات مختلفة، وأنه يجب على الحكومة المركزية أن تكشف عن إرادتها من أجل السيطرة على هذه الجماعات، ولا يتوانون عن القول :إن المنطقة منطقةٌ جغرافيةٌ صعبةٌ، وإن تركيا وإيران والولايات المتحدة في تنافس على المنطقة. والأشخاص الذين جرت مقابلتهم يقولون: إن إيران تسعى إلى بناء ممر شيعي يمتد من بغداد إلى سوريا ومن هناك إلى لبنان، ويتحدثون عن عملية تشييع سريعة بفضل سيطرة الحشد الشعبي على المناطق السُّنية إبان دحر داعش منها،[42] ويبينون أن الولايات المتحدة تستعمل المنطقة معبرًا لنقل الإمدادات العسكرية إلى حزب الاتحاد الديمقراطي، وأن حساسية تركيا تجاه حزب العمال الكردستاني تجعل السيطرة على المنطقة أمرًا صعبًا جدًا.

من جانب آخر تتصدر قضية سنجار قضايا تركيا الأهم في الفترات المقبلة، فاستقرار تنظيم حزب العمال الكردستاني الإرهابي واستمرار نشاطاته في المنطقة يهددان أمن تركيا والمنطقة على حدّ سواء. واتخاذ الخطوات اللازمة لمكافحة التنظيمات الإرهابية في سنجار ضرورة لا مفرّ منها من أجل مستقبل العلاقات الاقتصادية والسياسية التي تريد تركيا إقامتها مع العراق. ويمكن رؤية الموقف الذي ستبديه حكومة إقليم كردستان العراق في هذا الموضوع من التصريحات التي صدرت مؤخرًا، حيث يعدّ المسؤولون في حكومة إقليم كردستان العراق –كما يبدو من تصريحاتهم– وجود حزب العمال الكردستاني في سنجار أمرًا غير مقبول.[43] ويؤكد هؤلاء وجوب عودة المدنيين والإداريين إلى سنجار من أجل عودة الحياة إلى طبيعتها، ويطالبون الحكومة المركزية العراقية بأن تقوم بمهامها.

وستكون تحركات الحكومة المركزية في العراق العامل الحاسم لتطهير المنطقة من عناصر الحشد الشعبي وعناصر حزب العمال الكردستاني. والأصوات التي تتعالى من بغداد حول هذا الوضع تماثل الخطابات التي يطلقها المسؤولون في حكومة إقليم كردستان العراق. وفي ظلّ هذه الظروف، يجب على تركيا أن تواصل مبادراتها مع الحكومة المركزية، ويمكن أن يؤدّي مشروع معبر أوفاكوي الحدودي دورًا جوهريًّا في مواصلة الحوار مع الحكومة المركزية. ومن المرجح أن يقوم البلدان المتقاربان اقتصاديًّا بحملة سياسية، وافتتاح معبر أوفاكوي الحدودي يمكنه أن يفتح الطريق لممرٍّ آمن من حدود تركيا الجنوبية إلى بغداد، يضمن حركة التجارة ويحقق الأمن في المنطقة، وهذا سيحقق لتركيا فرصةً أكبر للتحرك في المنطقة وتعزيز نفوذها.

الخاتمة:

في هذا التحليل، جرى تقييم مشروع معبر أوفاكوي الحدودي وتأثيره في العلاقات التركية العراقية والأمن الإقليمي. فالعلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين ستتوسع بفضل الطريق المباشر الذي يبدأ من أوفاكوي، ويمر من تلعفر والموصل، ويصل إلى بغداد والبصرة، وستتمكن الشركات التركية من الوصول مباشرة إلى المناطق الوسطى والجنوبية من العراق،

وسيتم التخلّص من المشكلات التي تسببها التجارة من خلال معبر الخابور. وسيزداد نفوذ تركيا في المنطقة، في حال إعادة فتح القنصلية في الموصل وإنشاء منطقة تجارية آمنة في المنطقة، وذلك بالنظر إلى البنية الديمغرافية لمنطقتي الموصل وتلعفر. وستكون هناك فرصةٌ للتحرك ضد التمدّد الشيعي في المنطقة. وسيكون لافتتاح المعبر الحدودي كذلك عواقب سياسية، حيث ستكون الفرصة متاحةً أمام الحكومة المركزية لاستخدام المعبر الثاني عنصرًا للضغط على حكومة إقليم كردستان العراق. بالمقابل، ستتمكن تركيا من توسيع تجارتها مع العراق، وستضفي ديناميةً جديدةً على علاقاتها مع إقليم كردستان العراق، وبذلك ستحصل تركيا على ورقةٍ رابحةٍ جديدةٍ من أجل اقتصادها وأمنها. وتنفيذ المشروع يوجب على الحكومة المركزية في بغداد أن تسيطر على المنطقة الواقعة ضمن حدود إقليم كردستان العراق، وتضمن أمنها، ولا بد لها من أجل ذلك أن تكون قادرةً على التغلب على المشكلات التي ستعيشها مع إقليم كردستان العراق. والعمل على تحقيق أمن الطريق الممتد من المعبر الحدودي الجديد إلى داخل العراق يشكل فرصة لبغداد من أجل تعزيز دورها السياسي، سيجعل منها مخاطَبًا موثوقًا به على الصعيدين المحلي والإقليمي.

ورغم أن النقاش بشأن معبر أوفاكوي الحدودي ليس جديدًا؛ فإن تركيا لا تزال تدرج هذا الموضوع في جدول أعمالها في أثناء المحادثات التي تجريها مؤخرًا مع الحكومة المركزية العراقية، وقد تلقّى هذا المشروع حافزًا قويًّا جديدًا إبان الاستفتاء المزعوم الذي أجرته حكومة إقليم كردستان العراق في 25 أيلول 2017. وبفضل الدعم الذي لقيته الحكومة المركزية في بغداد من وزارة الخارجية والوزارات الأخرى توصلت المفاوضات بين البلدين إلى ردودٍ إيجابيةٍ، ولكن يجب على البلدين تنفيذ الاستثمارات المتبادلة عاجلًا لتتحول المنطقة إلى طريقٍ تجاريٍ آمن. ولا تزال قضايا كثيرة موضوعة على طاولة الحوار، ابتداءً من إمكانات البنيةً التحتيةً للمعبر الحدودي وانتهاءً بأمن الطريق التجاري المأمول إنشاؤه.

الهوامش والمصادر :

1. "السفير التركي في بغداد فاتح يلدز: ستبدأ زيارات اللجنة التقنية إلى باب أوفاكوي الحدودي". قناة TRT Haber, 2 نيسان 2018.
2. "الصادرات السنوية تبعًا للبلدان". مؤسسة الإحصاءات التركية. http://www.tuik.gov.tr/PreIstatistikTablo.do?istab_id=1545, 21) تشرين الثاني 2018).
3. "الواردات السنوية وفق البلدان". مؤسسة الإحصاءات التركية. http://www.tuik.gov.tr/PreIstatistikTablo.do?istab_id=625 21) تشرين الثاني 2018).
4. بزيارة هذا الرابط يمكنكم الوقوف على توزيع الصادرات: "إحصاءات التجارة الخارجية. مؤسسة الإحصاءات التركية. (21تشرين الثاني 2018).
https://biruni.tuik.gov.tr/disticaretapp/disticaret.zul?param1=4&param2=2

1&sitcrev=0&isicrev=0&sayac=5802

5. الجمهورية التركية وزارة التجارة. "التطبيق الجديد في تفتيش ما قبل السَّوق إلى شمال العراق". (25 تشرين الثاني 2018).
https://eb.ticaret.gov.tr/portal/faces/blog/newsDetail?news_id=EK-248826&_afrLoop=7571110314366327&_afrWindowMode=0&_afrWindowId=null&_adf.ctrl-state=47ytyayvj_1#! %40 %40 %3F_afrWindowId %3Dnull %26_afrLoop %3D7571110314366327 %26news_id %3DEK-248826 %26_afrWindowMode %3D0 %26_adf.ctrl-state %3D47ytyayvj_5

6. "تعميم حول التطبيق الجديد في تفتيش ما قبل السوق إلى شمال العراق" الجمهورية التركية. وزارة الاقتصاد. (26 تشرين الثاني 2018).
https://www.deik.org.tr/uploads/irak-sevk-oncesi-inceleme-uygulamasi-hakkinda-duyuru-856.pdf

7. "تطبيق جديد في تفتيش ما قبل السَّوق إلى شمال العراق" الجمهورية التركية. وزارة التجارة. (25 تشرين الثاني 2018).
https://eb.ticaret.gov.tr/portal/faces/blog/newsDetail?news_id=EK-248826&_afrLoop=7571110314366327&_afrWindowMode=0&_afrWindowId=null&_adf.ctrl-state=47ytyayvj_1#! %40 %40 %3F_afrWindowId %3Dnull %26_afrLoop %3D7571110314366327 %26news_id %3DEK-248826 %26_afrWindowMode %3D0 %26_adf.ctrl-state %3D47ytyayvj_5,

8. "85 % من ميزانية العراق عام 2018 تستند إلى البترول". Bloomberg HT. (26 تشرين الثاني 2018).
https://www.bloomberght.com/haberler/haber/2101284-irak-in-2018-butcesi-yuzde-85-petrole-dayaniyor.

9. "الأضرار التي ألحقها تنظيم داعش بقطاع البترول في العراق تتجاوز المليار دولار". صباح. 18 أيار 2017.

10. Aref Mohammed, “Iraq southern oil exports around 3.3 million bpd in November: oil executives”, Reuters, https://www.reuters.com/article/3-million-bpd-in--us-iraq-oil-exports/iraq-southern-oil-exports-around-3-november-oil-executives-idUSKCN1NW1GN, (26 November 2018

11. المناطق المتنازع عليها: كركوك بكاملها. طوز خورماتو. مناطق خانقين وقره تبه وجلولاء ومندلي من ديالى. مخمور التابعة للموصل. ومناطق سنجار وشيحان وبعشيقة. في عام 2007 كان من المقرر إجراء إحصاء سكاني لتقرير مصير هذه المناطق التي ثار حولها الجدل وفق الدستور الذي أُعِدّ عام 2005 برعاية الولايات المتحدة الأمريكية. لكن هذه المادة لم يجر تطبيقها حتى يومنا هذا.

12. "أزمة جديدة بين أربيل وبغداد: مراقبة الحدود". سبوتنيك نيوز. https://tr.sputniknews.com/analiz/201711031030875584-bagdat-erbil-arasindaki-yeni-kriz-sinir-kontrolu/. (27 تشرين الثاني 2018).

13. "إنهاء تطبيق الضريبة المزدوجة في الحكومة العراقية". Haberler.com, https://www.

haberler.com/irak-hukumetinden-cifte-gumruk-vergisi-11461200-haberi/, 27) تشرين الثاني 2018).

14. "زيارة البرزاني إلى بغداد لكسر الجمود بين الطرفين"، حريت، 18 تشرين الثاني 2018.
15. "نشرة العراق"، مؤسسة العلاقات الاقتصادية الخارجية، https://www.deik.org.tr/uploads/irak-sevk-oncesi-inceleme-uygulamasi-hakkinda-duyuru-2017.pdf, 28) تشرين الثاني 2018).
16. "تنطلق جهود باب أوفاكوي الحدودي الذي يحمل حساسية خاصة في التجارة مع العراق"، أكشام، 17 آب 2018.
17. "قائم مقام الموصل الأعرجي: نحتاج إلى 50 مليار دولار من أجل إعمار الموصل" وكالة الأناضول، 11 كانون الأول 2018.
18. "كلفة إعادة إعمار العراق ستبلغ 88 مليار دولار"، بي بي سي نيوز بالتركية، https://www.bbc.com/turkce/haberler-dunya-43030401, 29) تشرين الثاني 2018).
19. "بنية نينوى الديموغرافية قبل داعش"، تايم تورك، https://www.timeturk.com/ninova-nin-deas-oncesi-demografik-yapisi/haber-327044, 29) تشرين الثاني 2018).
20. "بنية العراق الديموغرافية تتغير ضد السُّنّة"، وكالة الأناضول، 4 تشرين الأول 2016.
21. "داعش تخسر مناطق واسعة في العراق"، Haberler.com, https://www.haberler.com/irak-hukumetinden-cifte-gumruk-vergisi-9491677-haberi/, 29) تشرين الثاني 2018).
22. "العبادي يصرح: إيران عرقلت فترتي الرئاسية الثانية"، وكالة الأناضول، 12 كانون الأول 2018.
23. "حكومة عبد المهدي في العراق لم تكتمل اليوم أيضًا"، وكالة الأناضول، 6 تشرين الثاني 2018.
24. "إخفاق الاتفاق حول الوزارات الحرجة في العراق"، صباح، 6 كانون الأول 2018.
25. "الصدر ضد تشكيل الحكومة تبعًا لتوزع البنية الإثنية في العراق"، Haberler.com, https://www.haberler.com/irak-hukumetinden-cifte-gumruk-vergisi-11196119-haberi/, 5) كانون الأول 2018).
26. "مزاعم بأن السيستاني يرفض الأسماء القديمة في الحكومة العراقية الجديدة"، سبوتنيك نيوز، https://tr.sputniknews.com/ortadogu/201809101035133557-sistan-yeni-irak-hukumetinde-eski-isimleri-istemiyor-iddiasi/, 5) كانون الأول 2018).
27. "جرى تكليف السياسي الشيعي عادل عبد المهدي بمهمة تشكيل الحكومة العراقية"، بي بي سي نيوز بالتركية، https://www.bbc.com/turkce/haberler-dunya-45732562, 5) كانون الأول 2018).
28. "الصدر: دعم مشروط لعبد المهدي"، وكالة الأناضول، 3 كانون الأول 2018.
29. "كلفة التنظيم الإرهابي داعش على الحكومة العراقية: 100 مليار دولار"، خبر تورك، 11 تشرين الثاني 2017.
30. تشير الدراسات الميدانية التي أجريت في بغداد وأربيل إلى أن مواقف السياسيين والصحفيين الذين يعيشون في المنطقة تؤيد هذا الرأي.
31. "تنظيم حزب العمال الكردستاني الإرهابي يضم أبناء اليزيديين في سنجار إلى صفوف مقاتليه!"، خبر تورك، 10 كانون الأول 2018.
32. "إدارة أمن السليمانية تغلق 7 مكاتب لحركة تافاغاري آزادي المقربة من حزب العمال

الكردستاني". سبوتنيك نيوز، (10 كانون الأول 2018). https://tr.sputniknews.com/columnists/201811291036390442-suleymaniye-asayisi-pkk-tevgera-azadi-ofisi/.

33. "فليعلنوا كذلك عن علاقة تافاغاري آزادي بالإرهاب". وكالة الأناضول، 12 كانون الأول 2018.
34. الجبال المحيطة بسنجار تجعل منها موقعًا متميزًا من الناحية الأمنية والتجارية.
35. هذه المنطقة يشكل فيها اليزيديون 80 % والأكراد السُّنّة 13 % والعرب 5 % من السكان.
36. "خطوة حزب العمال الكردستاني عبر اليزيديين وتأسيس وحدات مقاومة سنجار بعد وحدات حماية الشعب (الكردية)". سي إن إن ترك، 9 آذار 2017.
37. "حزب العمال الكردستاني الإرهابي يؤسس ثلاثة مخيمات جديدة في سنجار". حرّيت، 27 تشرين الأول 2018.
38. "شاشو الأمين العام للحزب الديموقراطي اليزيدي في العراق: الولايات المتحدة الأمريكية تدعم حزب العمال الكردستاني في سنجار". وكالة الأناضول، 21 تشرين الثاني 2018.
39. "حزب العمال الكردستاني يحظر السلطات الإدارية في سنجار"، خبر تورك، 31 تشرين الأول 2018.
40. "التقرير الأمني: حزب العمال الكردستاني ما يزال في سنجار". حرّيت، 1 نيسان 2018.
41. "تحالف حزب العمال الكردستاني- الشيعي في شمال العراق". صباح، 28 تشرين الثاني 2018.
42. الأخبار الواردة من المناطق التي يكثر فيها السُّنّة كنينوى والأنبار في هذا الاتجاه.
43. "الناطق باسم حكومة إقليم كردستان العراق: لا يمكن قبول وجود حزب العمال الكردستاني في سنجار". وكالة الأناضول، 19 تشرين الثاني 2018.